الإظهار بصحة قول النبي ﷺ: ((كل ضلالة في النار)).

الحمد لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

وبعد:

فقد أخرج الإمام مسلم في "صحيحه" (٨٦٧)، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال:

((كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ، وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»)).

وأخرجه أيضًا:

١ ـ أبو عوانة في "المُستخرج على صحيح مسلم" (١٩٥٣)، مِن طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر.

٢ ـ والنسائي (١٥٧٨)، والفِريابي في "القدر" (٤٠٦)، وابن خزيمة (١٧٨٥)، وغيرهم، مِن طريق عبد الله بن المبارك، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر.

٣ ـ والهَروي في كتابه "ذم الكلام وأهله" (٣/ ٤٨)، مِن طريق يحيى بن سعيد، حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر.

ولكن بزيادة:

((وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ)).

وهي زيادة ثابتة صحيحة عن النبي ﷺ.

حيث قال الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني ـ رحمه الله ـ في كتابه "حلية الأولياء

وطبقات الأصفياء: (٣/ ١٨٩)، بعد سوقه حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ مع هذه الزيادة:

«هذا حديث صحيح ثابت».اهـ

وقال الحافظ البيهقي في كتابه "الاعتقاد" (ص: ٢٢٩) عن هذا الحديث مع هذه الزيادة:

«وَرُوِّينَا في الحديث الثَّابت».اهـ

وقال الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كتابه "بيان الدليل على بطلان التحليل" (ص:١٧٣):

«ورواه النسائي بإسناد صحيح، وزاد: **((كل بدعة في النَّار))**».اهـ

وصحَّحها:

ابن خزيمة، وابن باز، والألباني، ومحمد علي آدم الإتيوبي، وغيرهم.

ويَشهد للفظ هذه الزيادة:

أثر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ الصَّحيح، إذ ورَدت عنه بنفس لفظ النبي ﷺ، ومثله لا يُقال مِن قَبيل الرأي.

حيث أخرج ابن وضَّاح المالكي ـ رحمه الله ـ في كتابه "البِدع والنَّهي عنها" (٥٦)، بإسناده صحيح، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال:

((وَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ)).

ويَشهد لمعناها:

قول النبي ﷺ الصَّحيح المشهور الوارد في أهل البدع والأهواء المعروف بحديث الافتراق:

((إِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ: الْجَمَاعَة)).

أخرجه أحمد (١٢٢٠٨ و ١٦٩٣٧ و ١٢٤٧٩ و ٨٣٩٦)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠ و ٢٦٤١)، وابن ماجه (٣٩٩٣ و ٣٩٩٢ و ٣٩٩١)، واللفظ له، وابن أبي عاصم في "السُّنة" (٢ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٩ و ٧١ و ٤٥ و ٦٣ و ٧٠)، وابن حِبَّان (٦٢٤٧ و ٦٧٣١)، والحاكم (٤٤٤ و ٤٤٣ و ٤٤٥ و ٤٤١ و ١٠ و ٤٤٢ و ٣٧٩٠ و ٦٣٢٥ و ٨٣٢٥)، وغيرهم عن جمع مِن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

وقد صحَّحه جمع غفير من العلماء، ذَكرتهم في رسالة مستقلة، بل نصَّ بعضهم على تواتره.

وقال العلامة الصنعاني ـ رحمه الله ـ في كتابه "سُبل السلام" (١/ ٤٠٣) عن معنى قوله ﷺ: ((وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ)):

«والمُراد: صاحبُها».اهـ

بل قد تضافرت أيضًا نصوص الشريعة مِن آيات القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ الثابتة على الوعيد على الضَّلال والضُّلال بالنَّار.

قلت:

وقد أعلَّ هذه الزيادة بالشُّذوذ بعض طلاب العلم المعاصرين ـ سدَّدهم الله ـ. لأنَّ الحديث قد رواه جمْع عديد عن جعفر بن محمد بدونها، ولاختلاف تلاميذه في زيادتها عنه.

ولم أَقِف بعد بحث طويل ومُكرَّر على أحد مِن أئمة الحديث ونُقَّادِه الأوائل، ولا عن المُتأخِّرين مِنهم:

أنَّه أعلَّها بالشُّذوذ، أو بغيره.

ولم أجد عنهم:

إلا القول بثبوتها وصِحَّتها.

وسلوك جادتهم أنفع وأسلَم وأصوب لطالب علم الحديث.

لاسيَّما وأثر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ الصَّحيح المُتقدِّم يَشهد للفظها، وحديث الافتراق وغيره يشهدون لمعناها.

وأيضًا:

ليس في قوله ﷺ: **((وَكُلُّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ))** زيادة حُكم، ولا معنًى مُخالِف، بل نصوص الشريعة متضافرة على معناه.

وعليه:

فلا وجه للإعلال بالشُّذوذ.

تنبيه:

جاء في "مجموع الفتاوى" (٩/ ١٩١) للإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

«وقد كان النبي ﷺ يقول في الحديث الصَّحيح في خطبة يوم الجمعة:

((خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة)).

ولم يَقل: **((وكل ضلالة في النَّار))**».اهـ

قلت:

وهذا الكلام ليس نفيًا لهذه الزيادة بأنَّ النبي ﷺ لم يَقلها، لأمور عدَّة:

الأوَّل: أنَّه ـ رحمه الله ـ قد نسَب هذه الزيادة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مواطن عديدة مِن كتبه.

الثاني: أنَّه ـ رحمه الله ـ قد احتجَّ بهذه الزيادة في بعض كتبه.

ومِن ذلك ما قاله ـ رحمه الله ـ في كتابه "اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم" (٢/ ٨٨):

«أمَّا القول إنَّ شرَّ الأمور محدثاتها، وإن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النَّار، والتحذير مِن الأمور المُحدثات:

فهذا نص رسول الله ﷺ، فلا يَحل لأحد أنْ يَدفع دَلالته على ذَمِّ البدع، ومَن نازع في دلالته فهو مراغم».اهـ

الثالث: أنَّه ـ رحمه الله ـ قد حَكَم بصِحَّة إسناد هذه الزيادة في موضع آخَر مِن كتبه:

حيث قال ـ رحمه الله ـ في كتابه "بيان الدليل على بطلان التحليل" (ص:١٧٣):

«ورواه النسائي بإسناد صحيح، وزاد: **((كل بدعة في النَّار))**».اهـ

الرابع: أنَّ اللفظ الصواب عنه قد يكون بلفظ: «في الصَّحيح» **يَعني:** "صحيح مسلم"، وليس «في الحديث الصَّحيح».

فيكون النَّفي لِلَفظ رواية "صحيح مسلم"، وليس لِنَفيِها عن النبي صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

وكتبه:
عبد القادر بن محمد بن عبد الرحمن الجنيد.

وهو مستقطب من كتابه:
"اتحاف السَّوي بفوائد شرح السُّنة للإمام إسماعيل المزني".